



جمهورية مصر العربية
وزارة التضامن الاجتماعي

كلمة

الأستاذة الدكتورة/ نيفين القباج

وزير التضامن الاجتماعي

في

المنتدى العربي للتنمية المستدامة: ٢٠٢٢

بالجلسة الافتتاحية

الثلاثاء ٢٠٢٢/٣/١٥ مارس: ٢٠٢٢

١٠-٣٠:١١ صباحا بتوقيت بيروت

[لينك الجلسة:](#) [Click Here to Join](#)

Note: This link should not be shared with others; it is unique to you.

Passcode: ٨٧٧٤٩٨

معالي السيد ناصر الشريدة وزير التخطيط والتعاون الدولي في المملكة الاردنية الهاشمية

ورئيس المنتدى العربي للتنمية المستدامة لعام ٢٠٢٢

معالي السيد احمد ابو الغيط الامين العام لجامعة الدول العربية

معالي السيدة أمينة محمد نائبة الامين العام للأمم المتحدة

معالي الدكتورة رولا دشتي، وكيلة الامين العام للأمم المتحدة والامينة التنفيذية لاسكوا

سعادة النائبة عنايا عز الدين ممثلة دولة رئيس مجلس النواب اللبناني السيد نبيه بري

السادة الوزراء وممثلي الدول العربية، والعاملين بالهيئات الإقليمية والدولية المعنية

إنه لمن دواعي سروري أن أشارككم اليوم هذا الحدث التنموي الهام الذي تنظمه منظمة الإسكوا بالتعاون مع برامج ومنظمات الأمم المتحدة العاملة في المنطقة العربية وكذلك جامعة الدول العربية، والذي يأتي هذا العام تحت شعار: **التعافي والمنعة**، ليعكس حقيقة معاناة الكثير من البلدان والشعوب جراء الأوبئة والحروب والتحديات البيئية.

السيدات والسادة

يمر العالم في هذه الآونة بصراعات وتوترات وحروب، سوف تكون لها تبعاتها السلبية على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك أجندة التنمية المستدامة في مختلف الدول... حيث نعيش في عالمٍ متشابكٍ يقوم على الاعتماد المتبادل، ومن الصعب تصور أن تكون دولةٌ بمنأى عن هذه التبعات وتلك الآثار.

وفي إطار السعي نحو الأهداف الدولية للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ لإحداث التكامل بين السياسات، والقضاء على الفقر، والوصول إلى الحماية الاجتماعية الشاملة، فإنه من المتوقع أن تواجه الدول صعوبة في تحقيق الأهداف لما يشهده العالم من أزمات الواحدة تلو الأخرى، وضرورة أن تتبنى الدول سياسات مرنة في التعامل مع تلك الأزمات العالمية والمحلية.

إن هذا الوضع الدولي المتوتر يأتي في أعقاب جائحة كوفيد-١٩، التي ألقت بظلالها على جميع المؤشرات التنموية والاقتصادية، في العالمين المتقدم والنامي على حدٍ سواء.

وعلى الصعيد العربي، فقد أشار التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٢١ إلى أن الناتج الإجمالي في الدول العربية مجتمعة قد سجل خسارة تُقدر بنحو ٢٢٠ مليار دولار في عام ٢٠٢٠، وهو العام الأول من الجائحة.

كما تشير مؤشرات الفقر في منطقتنا وفقاً للتقرير العربي حول الفقر متعدد الأبعاد لعام ٢٠١٧ إلى أن معدل الفقر المتعدد الأبعاد في عشر دول عربية تضم نحو ٧٥% من سكان المنطقة بلغ ٤١% من ضمنهم ٤,١٣% يعيشون في فقر مدقع، وهو ما يضع عبئاً مضاعفاً على كاهل الحكومات التي تضطلع بمسئولية رعاية الفئات الأضعف.

إن الكثير من العمل الحكومي والبرامج والسياسات في الفترة المقبلة يتعين أن ينصب على ضمان تقليص واحتواء التبعات السلبية التي تفرضها الأحداث السلبية التي يمر بها العالم حالياً على معيشة الناس ورفاهيتهم وجودة حياتهم.

والحقيقة أن الحكومة المصرية لا ترى في هذه التحديات ما يبعث على اليأس، وإنما تعتبرها دافعاً لمزيد من العمل والجهد من أجل توفير الحماية الاجتماعية للفئات الأضعف. التي تحتل مكانة خاصة في الخطط الحكومية وبرامج التنمية في مصر، انعكاساً لقطاعة راسخة بأن التنمية لا بد أن ترتقي بالمجتمع في مجموعه، وأن تأخذ بيد الأضعف والأقل فرصاً.

إن توفير الحماية لأفقر الفقراء والفئات المهمشة، يُمثل اختياراً استراتيجياً للحكومة المصرية. فالتنمية لا تصير مُستدامة حقاً إن لم توفر الحماية والعيش الكريم للشرائح الأقل حظاً. والتزاماً من الدولة بالوفاء بحق المواطن كما نص

عليه الدستور المصري الذي أشارت مادته رقم (١٧) إلى "أن كل مواطن يتمتع بالحق في الضمان الاجتماعي بما يضمن له حياة كريمة، إذا لم يكن قادراً على إعالة نفسه وأسرته".

السيدات والسادة.

لقد قطعت مصر شوطاً كبيراً في اتجاه توفير الحماية الاجتماعية الشاملة، في إطار التزاماتها الوطنية والإقليمية، والدولية، وتعزيز الاستثمار في رأس المال البشري، وتمكين الفئات الأولى بالرعاية.

وهو ما أكدته تقرير منظمة العمل الدولية حول الحماية الاجتماعية في العالم لعام ٢٠٢٢ حيث أوضح أن مصر أعلى دولة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من حيث الانفاق علي الحماية الاجتماعية من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٩,٥% (غير شاملة الرعاية الصحية) مقابل ٤,٦% متوسط الانفاق علي الحماية بالمنطقة العربية، ٣,٨% بإفريقيا.

أطلقت مصر عام ٢٠١٥ أكبر برنامج للدعم النقدي تحت مُسمى "تكافل وكرامة" في الشرق الأوسط، حيث يبلغ عدد الأسر المستفيدة نحو ٤ ملايين أسرة، بنسبة زيادة ١٢٠% مقارنة بعام ٢٠١٤، كما ارتفعت الموازنة المخصصة للدعم النقدي من ٣,٧ مليار جنيه عام ٢٠١٤ إلى ١٩ مليار جنيه عام ٢٠٢١ بزيادة خمس مرات ويعكس هذا التوسع الكبير والسريع نجاح البرنامج، ومصدقية متزايدة شعر بها المواطن، ورغم ذلك أقول إننا ما زلنا نُقيم التجربة ونتعلم كيفية سد الثغرات.

إن هذا البرنامج الضخم والشامل مثل إضافة نوعية لسياسات الضمان الاجتماعي في مصر، وصمام أمان مهم للاستقرار والسلم الاجتماعي الذي يمثل رافعة أساسية لاستدامة التنمية.

وانتهاج سياسات متكاملة للحماية الاجتماعية تشمل برامج الدعم النقدي، وتكافؤ الفرص التعليمية، السكن كريم، ونقل السكان من المناطق العشوائية وتوفير وتأثيث السكن الآمن، وتوفير فرص التمكين اقتصادي والقروض ميسرة للفئات الأولى بالرعاية، بالتنسيق مع كافة الجهات الشريكة.

كذلك تم إصلاح نظام التأمينات الاجتماعية والمعاشات في عام ٢٠١٩ ورفع مستويات المعاشات وزيادتها سنويا بنسب تفوق معدلات التضخم بجانب تقديم دعم للعمالة غير المنتظمة من خلال تحمل حصة صاحب العمل، كما نعمل على زيادة معدلات مشاركة المرأة في نظام التأمينات الاجتماعية والتي لا تزيد حالياً عن ٣٥%.

السيدات والسادة

ندرك ان منظومة الحماية لاتزال تعاني من فجوات في تغطية الفئات العمرية التي تتجاوز الـ ٦٥ عاماً بنسبة تصل إلى ٢٥%. وهناك أيضاً ضعف واضح في مشاركة العمالة غير المنتظمة في منظومة التأمينات بنسبة ٢٠%. وبالتالي هناك شريحة كبيرة، خارج تغطية منظومة الحماية، ولكننا نُصر على محاولة تغطية تلك الفجوات عبر التعلم من التجربة، واستكمال المسيرة.

كما تم إصلاح منظومة الرعاية الصحية بإطلاق نظام التأمين الصحي الشامل عام ٢٠١٩ ليصل إلى تغطية جميع المواطنين بمظلة التأمين الصحي عام ٢٠٣٢.

السيدات والسادة

إن تركيزنا ينصب في الفترة المقبلة على الشرائح الأكثر ضعفاً وتأثراً بالتقلبات الاقتصادية، مثل العمالة غير المنتظمة والتي نستهدف إنشاء صندوق دعم لها ضد مختلف أنواع المخاطر.. بما يتطلب إنشاء قاعدة بيانات محدثة وشاملة عن تلك العمالة، ويجري العمل على ربطها مع الجهات الحكومية المعنية.

لقد خاضت مصر تجربة مميزة في توفير الضمان الاجتماعي، برغم محدودية الإمكانيات. وكان الدرس الكبير الذي تعلمناه، ولا زلنا، هو أن استدامة برامج الضمان تتطلب استراتيجيات ذكية، وآليات دقيقة في الاستهداف وتحديد الاستحقاق، وبحيث تحصل الفئات الأولى بالرعاية على المزايا والحقوق. ونعمل على نحو مستمر على تطوير آليات مبتكرة لتمويل برامج الحماية الاجتماعية، عبر إشراك القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني. ولا زال الطريق أمامنا طويلاً، والطموح كبيراً.

السيدات والسادة

إن مفهوم التنمية المستدامة سوف يتعرض لتحديات كبيرة في الفترة المقبلة، إذ ستفرض الأزمات الاقتصادية ضغوطاً على الموازنات والإنفاق الحكومي. ومع ذلك، فعلينا أن نضع نصب أعيننا جميعاً الهدف الأساسي للتنمية،

وهو خلق الفرص للجميع، وبالأخص للفئات الأضعف. ليس فقط في الجيل الحالي، وإنما أيضاً في الأجيال القادمة. ويتحقق ذلك عبر نمطٍ من التنمية يُحافظ على الموارد الطبيعية والبيئية.

وأنوه في هذا الصدد، الي أن مصر سوف تستضيف قمة المناخ COP27 خلال شهر نوفمبر المقبل، وهو ما يُمثل مناسبة مهمة لتسليط الضوء على ما يعانيه أبناء منطقتنا العربية جراء ظاهرة تغير المناخ، سواء ما يتعلق بالأمن الغذائي أو الشح المائي حيث تعد منطقتنا العربية من أكثر مناطق العالم تأثراً بتداعيات تغير المناخ، وهو ما يلقي بظلاله دون شك على قضايا التنمية، وغير ذلك من القضايا التي تدخل في صميم عملية التنمية المُستدامة، والتي تؤثر بشكل كبير على الفئات الأكثر هشاشة وضعفاً في المجتمعات.

وأخيراً أقول، إن التنمية المُستدامة طريق متواصل وليست محطة وصول. وهي طريق نتعلم فيه من أخطائنا، ونصحح مسارنا. والتجربة المصرية لا زالت متواصلة بعزم أكيد وإيمان راسخ بأن المجتمع لا يتحرك للأمام إلا عندما يشعر أبنائه بأن ثمة مظلة تحميهم، ويداً تمتد إليهم بالدعم والمساعدة عند الحاجة أو في وقت الشدة.

شكراً لكم،

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.